

تحرك عاجل

تعرض أحد الناشطين السوريين للاختفاء القسري

لا يزال الناشط السوري محمد بشير عرب محتجزاً في ظل ظروف ترقى إلى مصاف الاختفاء القسري، وذلك منذ اعتقاله بتاريخ 2 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2011. وبحسب ما أفاد به محتجزون سابقون، فلقد بدأ محمد بشير إضراباً عن الطعام منذ الأول من الشهر الجاري. وأما زميله الناشط أحمد عمر عزوز، فلقد أُفرج عنه في مارس 2012، غير أن وضعه القانوني لمّا يتضح بعد.

ولقد اختفى كل من الطبيب محمد بشير عرب، وصديقه أحمد عمر عزوز من مسقط رأسهما بمدينة حلب الواقعة شمال سوريا، وذلك اعتباراً من 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011. ولقد سبق للناشطين وأن تواريا عن الأنظار هرباً من ملاحقة قوات الأجهزة الأمنية السورية لهما. ويعتقد أحد الذين اتصلت منظمة العفو الدولية بهم بأن علاقتهما بتنظيم احتجاجات سلمية في حلب ربما هي السبب وراء ملاحقة السلطات لهما. وعلى الرغم من تكرار مطالبة أسرتهما السلطات السورية بالكشف عن مصيرهما، فلم تقم تلك السلطات بتأكيد اعتقالهما، أو الإفصاح عن أية معلومات حول صحتهما، أو أماكن تواجدهما. ووردت تقارير تفيد بتعرض محمد بشير عرب للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء احتجازه.

وذكر أحد المحتجزين الذي أطلق سراحه أوائل يوليو/ تموز الحالي أن محمد بشير عرب قد بدأ إضراباً عن الطعام اعتباراً من الأول من الشهر الجاري، وذلك للمطالبة بإطلاق سراحه، أو تحويله للمثول أمام أحد القضاة. ومن الواضح أنه قد جرى نقله إلى المستشفى يوم 6 يوليو/ تموز 2012. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على أية معلومات تتعلق بمصيره، وهي تخشى بشكل كبير على سلامته، خاصة في ظل ورود تقارير سابقة تفيد بتعرضه للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى ضرورة كشف النقاب عن مصير محمد بشير عرب، ومكان تواجده حالياً، بوصف ذلك أمراً عاجلاً لا يحتمل التأجيل. وإذا كان محمد بشير قد احتُجز لا لسبب سوى لصلته بأنشطة سلمية مناصرة للإصلاح، فينبغي الإفراج عنه فوراً ودون شروط.

يرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية، أو الإنكليزية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات السورية كي تبلغ أسرة محمد بشير عرب فوراً بمصير ابنها ومكان تواجده؛ وأن تطلق سراحه فوراً ودون شروط إذا كان محتجز لا لشيء سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير عن الرأي والتجمع؛
- وحث السلطات على ضمان حماية محمد بشير عرب من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح له فوراً بالاتصال بأسرته، وبمحاكم اختياره؛
- والإهابة بالسلطات كي توفر له جميع أشكال الرعاية الطبية الضرورية، بما في ذلك إحالته إلى المستشفيات المدنية المزودة بمرافق متخصصة، وضمان معاملته بشكل إنساني في جميع الأوقات، والإحجام عن معاقبته لقيامه بالإضراب عن الطعام.

يرجى إرسال المناشدات قبل 30 أغسطس/ آب 2012 إلى:

الرئيس	وزير الدفاع	وزير الشؤون الخارجية:
السيد الرئيس بشار الأسد	سيادة العماد حمد الفريج	وليد المعلم
القصر الرئاسي	وزارة الدفاع، ساحة الأمويين	وزارة الشؤون الخارجية
شارع الرشيد	دمشق الجمهورية العربية السورية	شارع الرشيد
دمشق، الجمهورية العربية السورية	فاكس: +963 11 666 2460 (يرجى تكرار المحاولة)	دمشق، الجمهورية العربية السورية
فاكس: +963 11 332 3410 (يرجى تكرار المحاولة)	المخاطبة: معالي الوزير	فاكس رقم: +963 11 214 6253 (يرجى تكرار المحاولة)
المخاطبة: فخامة الرئيس		المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الروس المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

AMNESTY
INTERNATIONAL



الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني

أما إذا كنتم ستترسلونها بعد التاريخ المذكور آتفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. وهذا هو التحديث الأول الذي يطرأ على التحرك العاجل رقم 11/333. وتتوفر المزيد من المعلومات على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/074/2011/en>

تحرك عاجل

تعرض أحد الناشطين السوريين للاختفاء القسري

معلومات إضافية

بحسب رواية محتجزين سابقين، فقد احتُجز الرجلان في فرع المخابرات الجوية ببلبب منذ اعتقالهما وحتى مارس/ آذار 2012، وهو تاريخ الإفراج عن أحمد عمر عزوز. ولقد جرى بعدها نقل محمد بشير عرب إلى فرع المخابرات الجوية في دمشق. وبحسب ما أفاد به أحد الذين أُحتجزوا معه سابقاً، أُدخل محمد بشير المستشفى في مايو/ أيار 2012 عقب تعرضه لإصابات في رأسه، جراء ما زُعم عن تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وقد جرى إرجاعه إلى مركز الاحتجاز ذاته وقد بدت على وجهه الفُزُر الناجمة عن تلقيه العلاج. <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/016/2012/en>. واعتُقل الآلاف من الأشخاص منذ اندلاع الاحتجاجات في فبراير/ شباط 2011، وذلك للاشتباه بأنهم من معارضي الحكومة، ويُعتقد بأن العديد منهم، إن لم يكن معظمهم، قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ويوجد بحوزة منظمة العفو الدولية أسماء ما يربو على 430 شخص زُعم وفاتهم في الحجز خلال تلك الفترة، وقامت المنظمة أيضاً بتوثيق العديد من حالات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ولمزيد من المعلومات حول تعذيب المحتجزين في سوريا وتعرضهم لغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، يُرجى الاطلاع على التقرير الذي أصدرته منظمة العفو الدولية بعنوان "لقد أردت أن أموت: الناجون من ضحايا التعذيب في سوريا يتحدثون عن محتنتهم"، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/016/2012/en>.

كما وقد استلمت منظمة العفو الدولية الكثير من التقارير التي تتحدث عن تعرض أشخاص على ما يبدو لحالات الاختفاء القسري، وتُبرز إخفاق مسؤولي الدولة في تزويد أفراد أسر ضحايا عمليات الاختفاء تلك بأية معلومات حول مصير أبنائهم، حيث يُعتقد بأن قوات الأجهزة الأمنية قد أُلقت القبض على الكثيرين منهم. ولقد اعتُقل الآلاف، واحتُجز الكثيرون منهم بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن غير معلومة تشجع فيها ممارسات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ولقد أُفْرَج عن البعض منهم - كما حصل مع أحمد عمر عزوز - عقب احتجاجهم طوال أشهر سراً وبمعزل عن العالم الخارجي. ولقد استمرت أوضاع حقوق الإنسان في سوريا بالتدهور، وذلك على الرغم من إعلان الحكومة السورية يوم 27 مارس/ آذار 2012 عن قبولها بخطة النقاط الست التي اقترحتها المبعوث الأممي العربي المشترك، كوفي عنان، ووقف إطلاق النار يوم 12 أبريل/ نيسان، دون أن يتم احترامه بالطبع، الأمر الذي أدى إلى تعليق عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة بتاريخ 16 يونيو/ حزيران 2012. ومنذ 27 مارس/ آذار 2012، فلقد استمرت التقارير ترد إلى منظمة العفو الدولية متحدثَةً عن اعتقال الأشخاص واستمرار احتجاجهم في ظل ظروف ترقى إلى مصاف الاختفاء القسري، وقد عملت المنظمة كذلك على توثيق الجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية، وجرائم الحرب في شمال سوريا، وذلك في معرض تقريرها الصادر في يونيو/ حزيران 2012 بعنوان "عمليات الانتقام المميتة: عمليات القتل العمد وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها القوات المسلحة السورية" (رقم الوثيقة: MDE 24/041/2012)، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/041/2012/en>. ولقد وصلت الأعمال العدائية التي تقوم بها قوات الحكومة، والمعارضة المسلحة إلى مستويات تجعل من الممكن تصنيف ما يحصل في سوريا على أنه نزاع مسلح داخلي يشمل مناطق البلاد كافة.

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الانتهاكات الحقوقية التي حرصت منظمة العفو الدولية على توثيقها هي انتهاكات ترتكبها أجهزة الأمن والقوات المسلحة، وخصوصاً ميليشيات ما يُعرف "بالشبيحة"، فلقد ارتكبت جماعات المعارضة المسلحة انتهاكات أيضاً، بما في ذلك قيامها بتعذيب عناصر الشبيحة، والجنود الذين يقعون في الأسر، وقتلهم، إضافة إلى اختطاف وقتل أشخاص يُعرف عنهم مساندتهم للحكومة وقواتها وميليشياتها، أو يشتبه بمواليتهم لها. وتدين منظمة العفو الدولية، دون أي تحفظ، ارتكاب مثل تلك الانتهاكات، وتناشد قيادات جماعات المعارضة المسلحة في سوريا كي تُصرّح بدورها علناً بأنه يُحظر ارتكاب مثل تلك الأفعال، وأن تبذل ما في وسعها لضمان توقف قوى المعارضة عن ارتكاب مثل تلك الانتهاكات فوراً.

ولقد تمكنت منظمة العفو الدولية من توثيق ارتكاب قوات الأمن السورية على نحو ممنهج واسع الانتشار لانتهاكات حقوقية، وجرائم ضد الإنسانية، وما يُرجح أنها جرائم حرب أيضاً. ولقد دعت المنظمة إلى إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، وإلى فرض حظر دولي على واردات السلاح،

وذلك في محاولة لوقف تدفق الأسلحة إلى الحكومة السورية، ونادت بتجميد أصول وممتلكات الرئيس بشار الأسد ومعاونيه المقربين منه. كما وتناشد منظمة العفو الدولية الدول التي تورد السلاح إلى المعارضة المسلحة بأن تأخذ بالآليات الضرورية اللازمة لضمان عدم استعمال تلك المواد والأسلحة في ارتكاب انتهاكات حقوقية، و/ أو جرائم حرب.

الاسم: محمد بشير وأحمد عمر عزوز
الجنس: كلاهما من الذكور

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 11/333، (رقم الوثيقة: MDE 24/066/2012)، الصادرة بتاريخ 19 يوليو/ تموز 2012.